رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد(1898) السنة الثامنة - الجمعة (3) ايلول 2010
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في

3 قواعد امريكية ورئيسية في العراق

4 امانة بغداد: مشاريعنا وصلت لمراحل تقدمة

6 توقعات ببلوغ سكان العراق ٢٥ مليون نسمة خلال عام ٢٠١٤

8 اليوم منتخبنا الشبابي يواجه شقيقه الاماراتي وديا

جامعة الدول العربية ترحب بانسحاب القوات الأميركية من العراق

القاهرة / وكالات

وصفت جامعة الدول العربية انسحاب القوات الأميركية من العراق بأنه خطوة مهمة نحو استرجاع العراق سيادته الوطنية وتعزيز حريته واستقلاله.

وأعربت في بيان لها عن ثقتها في قدرة العراق على تحمل مسؤولياته في صيانة أمنه وسلامة أرضه والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وناشدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القادة العراقيين العمل معا بروح المسؤولية من أجل الإسراع في تشكيل حكومة وطنية تجسد الإرادة الحرة التي عبر عنها الشعب العراقي في الانتخابات الأخيرة، ودعت إلى رفض التدخلات الخارجية التي تهدف إلى التأثير على مصالح العراق ووحدته الوطنية.

كما جددت الجامعة العربية تأكيدها على استمرار جهودها في دعم العراق والمضي قدما في مساعدته نحو الاستقرار وإعادة تنميته وتأهيل قدراته البشرية في المجالات كافة.

التيار الصدري يدعم ترشيح عادل عبد المهدي ■ دولة القانون يؤكد قرب تنافس المالكي مع مرشح الائتلاف

الائتلاف الوطني يختار اليوم مرشحا من بين ثلاثة لرئاسة الحكومة

بغداد / المدى-السومرية نيوز-اوكانيوز

يسعى الائتلاف الوطني العراقي خلال اجتماع له اليوم لحسم مرشحه لرئاسة الحكومة الجديدة بعد ان تعثرت اول امس عملية اختيار هذا المرشح في اخر لحظة اثر ظهور اتجاه بان الامر سيؤول الى القيادي في المجلس الاعلى نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي حيث طلب رئيس حركة الاصلاح ضمن الائتلاف رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري تأجيل الاعلان عن المرشح رسما الى امس الخميس لمزيد من المشاورات. وابلغ مصدر في الائتلاف وكالة الصحافة الفرنسية ان قيادة الائتلاف ستلجأ في حال ظهور اكثر من مرشح الى محاولة التراضي فيما بينهم لاختيار احدهم حيث ان هناك ثلاثة مرشحين الان هم اضافة الى عبد المهدي والجعفري احمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي.. وفي حال عدم اتفاقهم ستجرى عملية تصويت لاختيار المرشح الذي سينافس مرشح ائتلاف دولة القانون رئيس الوزراء نوري المالكي للفوز بترشيح التحالف الوطني الذي يضم الائتلافين.

واوضح ان حظوظ عبد المهدي كبيرة في الفوز بترشيح الائتلاف الوطني خاصة ان المجلس الاعلى والتيار الصدري (٦٠ نائبا من مجموع ٧٠ نائبا للائتلاف) مع عدم وقوف حزب الفضيلة على مسافة واحدة من مرشحي الائتلاف.

ومن جهته اشار الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي هاشم الهاشمي انه قد تم نقل المباحثات في الائتلاف الوطني الى المرشحين انفسهم ليختاروا واحدا من بينهم بعد طلب تيار الاصلاح للجعفري مهلة قصيرة. واضاف في مؤتمر صحافي ان موقف حزبه هو الوقوف على مسافة واحدة من مرشحي الائتلاف. واشار الى التوصل الى مرشح سيسهم في الاسراع بتشكيل الحكومة وتحرك الجو السياسي الذي شهد جمودا خلال المدة الماضية، متوقعا حسم الموضوع خلال الايام القليلة المقبلة. من جانب اخر أعلن التيار الصدري، امس الخميس ، أن الكتل المنضوية ضمن الائتلاف الوطني منحت فرصة حتى الى اليوم الجمعة، لحصول توافق على مرشح رئاسة الوزراء، فيما اعتبر أن عبد المهدي هو المؤهل من بين مرشحي الوطني للحصول على المنصب.

وقال القيادي في التيار بهاء الأعرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "اجتماع الائتلاف الوطني، يوم الاربعاء لم يتم التوصل خلاله الى توافق على مرشح رئاسة الوزراء"، مبينا أنه "قد تم منح الكتل التي قدمت مرشحين عنها حتى الرابعة من عصر اليوم الجمعة للوصول إلى حالة توافقية لتقديم مرشح الائتلاف الوطني للمنصب".

ونفى الأعرجي أن "تكون أي مشادة قد حدثت بين التيار الصدري وتيار الإصلاح الوطني تسببت بتأجيل الإعلان عن المرشح"، موضحا أن "ما حصل هو خلاف بالرأي حول أن يخرج كل أعضاء الائتلاف بالمؤتمر الصحفي أم بعض منهم"..

وأضاف الأعرجي أن "الائتلاف الوطني كان قد قدم ثلاثة مرشحين لمنصب رئاسة الوزراء هم عادل عبد المهدي وابراهيم الجعفري واحمد الجلبي.

فيما أكد القيادي في التيار الصدري وعضو الائتلاف الوطني نصار الربيعي ان"الائتلاف الوطني لم يتمكن في اجتماعه يوم الاربعاء من حسم هذا الأمر بسبب طلب من رئيس تيار الإصلاح الوطني إبراهيم الجعفري والذي لم يكن جاهزا لهذا الأمر ما جعلنا نؤجل اختيار مرشح الائتلاف".

واضاف ان"الائتلاف الوطني وضع آليات وشروطا يجب ان تتوفر في الشخص المرشح لرئاسة الحكومة بالإضافة الى ضرورة التوافق على الشخص الذي سيطرح اسمه من اجل الذهاب به الى لجنة الحكماء لاعتماد شخص واحد من المرشحين وهما مرشح دولة القانون ومرشح الائتلاف الوطني وبعدها يحسم هذا الأمر للذهاب الى البرلمان بمرشح واحد تحت عنوان مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء

من جانبه قال عضو في قائمة إئتلاف دولة القانون حيدر السويدي أن مرشح قائمته نوري المالكي سيدخل قريبا في تفاضل مع مرشح قائمة الائتلاف الوطني العراقي لمنصب رئاسة الوزراء.

واضاف السويدي في حديث لوكالة (آكانيوز) امس الخميس أن"مرشحي الائتلاف الوطني ودولة القانون سيتم التفاضل ايضا فيما بينهم وفق الية جديدة سيتم وضعها لاحقا داخل التحالف الوطني"..مشيرا الى أن"مسالة حصول المرشح على ٨٠٪ من الاصوات داخل التحالف قد يغادرها التحالف الوطني ويبحث عن الية جديدة".

واستبعد السويدي أن"يصار الى تحالف بين الوطني والعراقية"..مؤكدا أن المشتركات بين قائمته والوطني وتفسير المحكمة الاتحادية تصب جميعها في ابراز مرشح واحد لمنصب رئاسة الوزراء من التحالف الوطني.

تفاصيل اخرى ص٢

صناعة الحلويات تشهد ازدهارا في اسواق بغداد.. عدسة احمد عبد الله

محكمة التمييز تصادق على براءة وزير التجارة السابق وترد طعن هيئة النزاهة

السومرية نيوز/ بغداد

أعلنت وزارة التجارة العراقية، الخميس، أن محكمة التمييز الاتحادية صادقت على قرار محكمة جنايات الرصافة القاضي بتبرئة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من التهم الموجهة إليه، فيما أكدت أن المحكمة ردت الطعن الذي تقدمت به هيئة النزاهة.

وقال المتحدث الإعلامي باسم وزارة التجارة محمد حنون في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "محكمة التمييز الاتحادية قررت المصادقة على قرار محكمة جنايات الرصافة القاضي بتبرئة وزير التجارة السابق من التهم الموجهة إليه بقضايا فساد مالي وإداري".

وكانت محكمة جنايات الرصافة أصدرت، في الثامن والعشرين من الشهر المنصرم، حكما ببراءة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من تهم الفساد التي وجهت إليه من قبل رئيس لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي، وهيئة النزاهة العراقية، بسبب عدم كفاية الأدلة والحجج المقدمة ضده.

وأضاف حنون أن "المحكمة قررت أيضا رد الطعن الذي تقدمت به هيئة النزاهة حول قرار محكمة الجنايات لعدم وجود أدلة جديدة تدين السوداني"، بحسب قوله.

وكانت هيئة النزاهة العراقية أعلنت، في الثاني من أيار الماضي، أنها ستطعن بقرار محكمة جنايات الرصافة الذي برأ وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من جميع التهم الموجهة إليه بقضايا فساد، نافية وجود أدلة جديدة تدين الوزير.

وكان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية السابقة صباح الساعدي كشف في حديث لـ"السومرية نيوز"، الأربعاء الماضي، عن وجود أدلة وإثباتات جديدة تدين وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني سيتم تقديمها إلى محكمة الرصافة بالتنسيق مع هيئة النزاهة، بعد قرارها القاضي بإسقاط التهم بالفساد الموجهة ضد الوزير، متهما أحزابا بالحكومة بالتستر على الشخصيات المفسدة فيها.

وكانت الهيئة القضائية في محكمة التحقيق في محافظة المثنى أصدرت في السابع من حزيران من العام الماضي ٢٠٠٩، قرارا بالإفراج عن وزير التجارة عبد الفلاح السوداني بكفالة تبلغ ٥٠ مليون دينار عراقي مع التوصية بمنعه من السفر لحين محاكمته مجددا.

وتسلم عبد الفلاح السوداني منصبه في حزيران ٢٠٠٦ مع تشكيل حكومة جديدة برئاسة نوري المالكي، ومثل السوداني الذي ينتمي إلى حزب الدعوة تنظيم العراق أمام البرلمان في أيار ٢٠٠٩ إثر اتهامه من قبل لجنة النزاهة البرلمانية بالتورط في قضايا فساد إداري، واستقال الوزير في حزيران من العام نفسه بعد اعتقاله في مطار بغداد أثناء محاولته الخروج من البلاد، كما اعتقل شقيقا السوداني بسبب اتهامات تشير إلى ضلوعهم في القضايا التي اتهم بها الوزير السوداني.

سياسيون ومحللون: الزيارة محاولة أخيرة لتسريع مفاوضات تشكيل الحكومة

السفارة الأمريكية تنفي وجود مقترحات أمريكية محددة حملها بايدن للساسة العراقيين

بغداد/ متابعة المدى

نفت السفارة الأمريكية في بغداد وجود مقترحات أمريكية محددة يحملها نائب الرئيس الامريكي جو بايدن للساسة، وقال المتحدث باسم السفارة ديفيد رانز ان زيارة بايدن إلى العراق جاءت للمشاركة في مراسيم انتهاء المهام القتالية، اضافة الى اجراء مباحثات مع القادة العراقيين لمناقشة آخر تطورات عملية تشكيل الحكومة.

وشدد رانز في تصريح له على ان بايدن لا يحمل أية مقترحات للاطراف العراقية بشأن تشكيل الحكومة، مجددا تأكيد بلاده على عدم تدخل الادارة الأمريكية في تشكيل الحكومة، بيد انه اشار الى حرص واشنطن على تشكيل حكومة من خلال تحالف يعكس نتائج الانتخابات، فيما رأى محللون سياسيون أن زيارة نائب الرئيس الاميركي جو بايدن إلى العراق تأتي كمحاولة ربما تكون "الأخيرة" لإيجاد تحالف بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون و"تسريع" عملية تشكيل الحكومة، واكد سياسي عراقي ان بايدن اكتفى بالاستماع للقادة العراقيين ولم يأت بجديد، في وقت تسعى جميع الكتل السياسية إلى تشكيل حكومة شراكة وطنية تضم جميع الأطياف العراقية.

وقلل النائب قاسم الأعرجي عضو الائتلاف الوطني من أهمية المشاورات التي يجريها نائب الرئيس الاميركي مع قادة الكتل السياسية . وقال "إذا كان الهدف من زيارة بايدن هو إحياء المشروع الاميركي لإقامة تحالف بين علاوي والمالكي فإن هذه الزيارة ستكون فاشلة لأن الجميع مازال يتمسك بسقف مطالبة ولا نية في تقديم تنازلات.

وبينما حث البيت الأبيض المسؤولين العراقيين على العمل سريعاً لتشكيل الحكومة، قال المحلل السياسي هاشم الحبوبي إن "زيارة بايدن تأتي للبحث في ثلاثة أمور، الأمر الأول هو تفقد القطعات الاميركية المتبقية والتي يبلغ عددها خمسين ألف جندي، فقد تعود الساسة الاميركان أن يقوموا بزيارات دورية لتلك القطعات، أما الأمر الثاني فهو التباحث مع الساسة العراقيين لحثهم على تشكيل الحكومة في وقت قريب وإنهاء حالة اللاحكومة الموجودة والتجاوز على البنود الدستورية"، لافتا إلى أن "الأمر الثالث الذي جاء بايدن من أجله هو مناقشة تصريح قائد القوات الاميركية في العراق أوديرنو الذي أشار إلى أن الحكومة العراقية يجب أن تتشكل خلال شهرين وبدون تحقيق ذلك ستكون هناك انتخابات جديدة".

وأضاف الحبوبي أن "زيارة بايدن هي محاولة لتسريع عملية تشكيل الحكومة ولكن لحد الآن لا يلوح أي حل في الأفق، إذ إن الوقت ما زال مبكرا باعتقادي على إيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة".

لكن المحلل السياسي د. علي الساعدي يعتقد بأن "الزيارة التي قام بها بايدن للعراق تحمل أكثر من دالة فهي جاءت لتفقد القوات الاميركية بالتزامن مع موعد انسحابها من العراق كما جاءت لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين العراقيين"، ويقول "لكن هذا التقريب بوجهات النظر لا يمكن أن تثمر نتائجه في ظل ظروف سياسية يتقاطع فيها الكل مع الكل ويتمسك فيها كل طرف سياسي برؤيته من دون تقديم التنازلات للآخر".

وأوضح الساعدي أن "المشكلة لا تكمن في منصب رئاسة الوزراء فقط وإنما في كل المناصب السيادية كما أن هناك قوائم معينة تدفع باتجاه عرقلة تشكيل الحكومة ومحاولة تدويل القضية العراقية بعد أن أدركت أنها لا يمكن أن تحصل على رئاسة الوزراء".

ويرى د. الساعدي إن "زيارة بايدن لا يمكن أن تكون لها نتائج مثمرة لأن الحل يجب أن يكون عراقيا من دون ضغوط خارجية"، مبينا أن "استمرار ازمة تشكيل الحكومة طوال هذه المدة يعكس خللا في الدستور العراقي وأعتقد أن من الضروري أن تضاف فقرة في الدستور تنص على ضرورة تشكيل الحكومة خلال شهرين وبدون ذلك الأمر تتم إعادة الانتخابات.

صحيفة امريكية :القوات العراقية يمكن ان تواجه صعوبات بعد الانسحاب

متابعة المدى

ذكرت صحيفة الواشنطن بوست ان القوات العراقية يمكن ان تواجه صعوبة في حفظ الأمن نهاية عام ٢٠١١، مبينة انه وفقاً لتقرير البنتاغون فان الشرطة العراقية تعاني من انخفاض الكفاءة والفساد الإداري وقلة التدريب وعدم المبالاة.

ونقلت الصحيفة عن احد قادة الجيش العراقي قوله انه بدون رفع القدرة القتالية لن تكون القوات العراقية قادرة بشكل تام على صد اي تدخل خارجي.

وأشارت الى ان القوات العراقية أحرزت تقدما واسعاً لا يمكن نكرانه بعد عام ٢٠٠٣ عقب خطوة حل قوات الجيش والشرطة التي جوبهت باعتراضات وانتقادات كثيرة .

واستدركت: لكن مازالت البلاد تشهد انفجارات يومية بمختلف المحافظات كثيراً ما تستهدف القوى الأمنية بالإضافة الى حالات إطلاق النار من السيارات وعمليات الخطف التي أصبحت شائعة ،منوهة الى انه على الرغم من إنفاق الولايات المتحدة أكثر من ٢٢ بليون دولار لغرض تدريب وتجهيز القوات العراقية منذ عام ٢٠٠٤، لكن مازالت الأخيرة تواجه الكثير من المشاكل.

ولفتت الى وجود ثغرات كبيرة في التدريب والمعدات لحوالي ٦٧٥ الفاً من عناصر القوى الأمنية.

وبينت الصحيفة ان عمل الجيش العراقي جنباً الى جنب مع القوات الأمريكية خلال السنوات السبع الماضية اكسبه الخبرة وادى لأن يتقدم حوالي ٢٤٨ الف جندي من ناحية التدريب والتجهيز على باقي قوات الأمن.

ونقلت عن العقيد مهند معن في الجيش العراقي قوله ان القوات العسكرية واجبها حراسة الحدود لا أن تحرس نقاط التفتيش بالمدن لكون هذه من مهمة قوات الشرطة ، لكن الواقع يفرض الحاجة لتواجد الجيش في المدن.

واشارت الصحيفة الى ان مصادر عسكرية أمريكية ترى ان الجيش العراقي مازال يعاني فقراً في المعلومات الاستخباراتية الى الحد الذي جعله معتمداً في كثير من الأحيان على المعلومات المقدمة من الولايات المتحدة.

ونوهت الصحيفة الى ان الموصل مازالت تعد من اهم الجبهات في الحرب على الجماعات المسلحة وتمثل نموذجاً واضحاً حول حجم صعوبة العمل بين قوات الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية والذين يعانون من الانقسام الحاد حول شتى القضايا.

وبينت الصحيفة ان تقريرا لوزارة الدفاع الأمريكية قدم للكونغرس عام ٢٠٠٩ اعتبر القوات العراقية مازالت تعاني من عدم الكفاءة .

ووفق التقرير فأن الشرطة العراقية تعاني من انخفاض الكفاءة ، وعدم المبالاة ، ومشاكل كبيرة مع الفساد ، خصوصاً ان ما يقارب نصف عناصر الشرطة لم يتم تدريبهم بشكل حقيقي.

تفاصيل ص٣

بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيلين

واشنطن، (CNN)

أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون،امس الخميس، مفاوضات السلام المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل قائلة إن التزام الجانبين بالحضور يمثل في حد ذاته خطوة نحو السلام.

وقالت كلينتون في كلمة بحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مقر وزارة الخارجية الأمريكية "بحضوركما، خطا كل منكما خطوة مهمة نحو تحرير شعبيكما من قيود تاريخ لا نستطيع أن نغيره."

غير أن الوزيرة الأمريكية شددت على أن الولايات المتحدة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن "تفرض الحلول على الطرفين،" قائلة "وحدهم الفلسطينيون والإسرائيليون قادرون على أن يجدوا حلا مرضيا."

من جهته، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في بداية المحادثات إنه مستعد "لقطع طريق طويل في وقت قصير،" لتحقيق السلام مع الفلسطينيين لكنه قال إن الطريق سيكون صعبا، مطالبا الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

وأضاف نتنياهو "شعب إسرائيل وانأ كرئيس لوزرائهم مستعدون للسير على هذا الطريق وقطع طريق طويل.. طريق طويل في وقت قصير.. لتحقيق سلام حقيقي يجلب لشعبنا الأمن والرخاء والجيرة الحسنة."

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي مخاطبا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس "كما قلت في السابق، إنني لأرى فيك شريكا يمكنه تحقيق السلام،" مؤكدا إن ذلك (السلام) يتطلب تنازلات صعبة من الجانبين."

وفي المقابل، دعا عباس إسرائيل إلى وضع نهاية للأنشطة الاستيطانية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، قائلا إنه مستعد للحديث عن مسألة التسوية النهائية من أجل "إنهاء إسرائيل لاحتلالها للأراضي الفلسطينية الذي بدأ عام ١٩٦٧."

وقال عباس إن "منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في هذه المفاوضات بنوايا صادقة وجدية مطلقة وبإصرار على إنجاز السلام العادل الذي يضمن الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني المتمسك بأرضه وحقوقه."

وتابع يقول "في عام ١٩٩٣ وفي التاسع من سبتمبر منذ ذلك العام وقعنا ما يسمى بالاعتراف المتبادل وثيقة الاعتراف المتبادل بيننا وبين إسرائيل أي بين المرحوم ياسر عرفات والمرحوم إسحاق رابين ووقعت هذه الوثيقة واعتقد أن فيها الكافي من أجل أن تعرفوا نوايانا الطيبة فيما يتعلق بالاعتراف بدولة إسرائيل."

وختم بالقول "نحن نحترم التزاماتنا ونحترم اتفاقاتنا من هنا ننطلق معكم من اجل الوصول إلى سلام لإنهاء الصراع لإنهاء كل المطالب وللبدء في مرحلة جديدة بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني

تفاصيل ص٦